

الطلب المحلي يقلل المخاوف من تراجع الاستثمارات الأجنبية في القطاع

صناعة السيارات في مصر تواجه الأزمة: توقعات بخفض الإنتاج ولا دعم حكومي

○ مصنع «جنرال موتورز» في مصر

الأقل كلفة بين مصانعها حول العالم

الحقيقي، باعتبار أن نسبة لا تقل عن 70 في المئة من المبيعات تمت عن طريق تسهيلات ائتمانية من البنوك، معربا عن مخاوفه من احتمالات حدوث مشاكل في سداد أقساط هذه السيارات إذا ما تأثر الاقتصاد الحقيقي لمصر بالأزمة المالية العالمية.

وأوضح أن المبيعات قفزت من 50 ألف سيارة قبل نحو 4 سنوات إلى 230 ألف سيارة بنهاية العام الماضي 2007، مضافاً: إن حالة التراجع في المبيعات بدأت تظهر خلال شهر أكتوبر الماضي، لتشهد مبيعات سيارات الركوب بشكل خاص تراجعا بنحو 17 في المئة لتصل إلى نحو 13 ألفا، و6 وحدات، مقارنة بنحو 15 ألفا و536 وحدة خلال الشهر نفسه من العام الماضي.

ورأى عضو شعبة السيارات باتحاد الغرف التجارية المصرية عمر بليغ أن تداعيات الأزمة العالمية وما تشهده شركات السيارات العالمية سنعكس على السوق المصرية ولكن ليس بنفس المعدلات التي تشهدها بلدان الشركات الأم.

وتوقع اتجاه الشركات العاملة في تصنيع وتصنيع السيارات محليا إلى تخفيض إنتاجها بما يتراوح بين 5 و10 في المئة خلال الفترة المقبلة، خشية حدوث تضخم في مخزونها من الوحدات في ظل حالة التقرب التي تسود السوق وتراجع المبيعات الشهرين الماضيين وتشير إحصاءات مجلس معلومات سوق السيارات «أيمك» الصادرة أخيراً إلى أن مبيعات السيارات المجمع في السوق المصرية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بلغت نحو 100 ألف و372 وحدة، فيما بلغت مبيعات السيارات المستوردة نحو 126 ألفا و44 وحدة.

السيارات المسجلة من يناير حتى أكتوبر الماضي بلغت نحو 244 ألف سيارة، مقارنة بنحو 244 ألف سيارة خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وعلى الجانب الآخر توقع الخبير في قطاع السيارات محسن طلائع تراجع مبيعات السيارات في السوق المصرية بشكل ملحوظ خلال العام المقبل مشيراً إلى أن حدوث الأزمة المالية العالمية عجل من حالة الركود التي تنتظر السوق. ووصف طلائع سوق السيارات في مصر خلال الأعوام الأخيرة بغير

العالم حالياً خصوصاً الأميركية وبين استثماراتها في مصر، مؤكداً وجود فروق واضحة من حيث تكلفة التصنيع تميل لصالح السوق المصرية من حيث المبيعات والطلب المحلي على السيارات.

وأشار إلى أن شركة «جنرال موتورز» للسيارات تستهدف توسيع نشاطها في مصر خلال الفترة المقبلة مع وجود طلب على أنواع محددة من السيارات، موضحاً أن الشركة قدمت دراسة للهيئة تؤكد أن أقل تكلفة لإنتاج السيارات في فروعها المنتشرة في العالم تتواجد في مصر. وأضاف: إن كبريات شركات السيارات العالمية التي تستهدف التوسع والاستثمار في السوق خلال الفترة المقبلة لاتزال على

القاهرة تعلن «خلال أيام» خطتها لمواجهة الأزمة

الدين المصري بأنه طويل الأجل ولا يمثل أي ضغط على ميزان المدفوعات.

وأكد أن معدل التضخم المتوقع أن يكون أقل من 10 في المئة خلال الفترة المقبلة، يشير إلى أنه سيكون من أعلى المتوسطات نظيرة في الدول النامية.

وتوقع وزير الاستثمار المصري أن تجذب بلاده نحو 10 مليارات دولار استثمارات أجنبية جديدة وهو متوسط الاستثمارات التي دخلت مصر خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأشار إلى أن مصر داخلة على المرحلة الثانية من الإصلاح المالي الذي يبدأ أول العام الجديد بشقيه المصري وغير المصرفي والركيزة الأساسية فيه هي إتاحة التمويل للمشروعات الإنتاجية خصوصاً المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن المرحلة الأولى كانت مركزة على إصلاح الكيانات والمؤسسات المصرفية.

القاهرة - من نعمات مجدي |

أعلن وزير الاستثمار المصري الدكتور محمود محبي الدين أن الحكومة في بلاده بصدد الإعلان خلال أيام عن خطتها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار. وقال محبي الدين: الخطة الحكومية تهدف إلى الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة التي حققها في الفترة الماضية والتي تجاوزت 7 في المئة. وأضاف: إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والتدفقات للحساب الجاري لميزان المدفوعات تؤكد على قوة ميزان المدفوعات المصري وهو جيد ومستقر.

وأوضح أن وضع الدين الخارجي لمصر والبالغ نحو 34 مليار دولار يعد جيداً وفي الحدود الآمنة وهو أقل من 5 في المئة من الناتج المحلي وهو واحد من أفضل المؤشرات على مستوى الدول النامية كما يتميز

مخاوف من عودة شبح انكماش التسعينات

اليابان تعلن عن حزمة مساعدات بـ 255 مليار دولار لإنعاش الاقتصاد

طوكيو - د ب أ - أعلن رئيس الوزراء الياباني تارو أسو أمس عن حزمة مساعدات بقيمة 23 تريليون ين (255 مليار دولار) بهدف إنعاش اقتصاد البلاد بينما حذر من حدوث كساد حاد وإمكانية تعرض البلاد من جديد لانكماش اقتصادي. وكانت ثقة المستهلكين في ثاني أكبر اقتصاد في العالم قد تراجعت لمستوى متدنٍ قياسي في نوفمبر وتزايد عدد العاطلين في أسرع معدل منذ «العقد المفقود»، لانكماش خلال تسعينات القرن الماضي. وتهدف سلسلة الإجراءات الحالية بشكل جزئي إلى تعزيز وضع نحو ثلث عدد العاملين اليابانيين الذين

الوحدة الاقتصادية أعدت ملفات لقمة الكويت: الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة أولاً

يشير إلى أن متحقيق في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والوصول إلى «التعريفية» للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، شيء على درجة بالغة من النجاح، ولكن المرهود الإيجابي لهذا التحرير ضعيف إذا ماقيس بحجم الإنجاز، فلم ترتفع معدلات التبادل التجاري العربي البيني إلى النصف المأمولة لها.

ويوصي مشروع القرار باعتماد الإطار المقدم من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لبناء برنامج حول تنمية التجارة العربية البينية ورفع معدلاتها، ويتم التنسيق والتنفيذ لهذا البرنامج بالمشاركة بين أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، وأن يتم تدبير الموارد المالية لهذا البرنامج من خلال مؤسسات التمويل العربية ذات العلاقة.

الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اقترحت أيضاً مشروع قرار يصدر عن القمة الاقتصادية بالكويت بشأن تجارة الخدمات، يتضمن دعوة الملوك والأمراء والرؤساء الأجهزة المسؤولة عن مفاوضات تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية إلى الإسراع بتقديم عرضها النهائية في إطار إبرام اتفاقية عربية لتحرير تجارة الخدمات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتكامل في مجال تجارة الخدمات بين الدول العربية.

ويوصي مشروع القرار بأن تشمل هذه العروض جميع مجالات الخدمات، وعلى وجه الخصوص خدمات السياحة والسفر، وخدمات التشييد والبناء، والخدمات المهنية، وخدمات الاتصالات، والخدمات المالية، وخدمات النقل، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، على أن يتم الانتهاء من إعداد وتوقيع هذه الاتفاقية خلال «3» أشهر، لتعرض على الأجهزة التشريعية للتصديق عليها، ولتوضع موضع التنفيذ في موعد أقصاه نهاية العام 2009.

«منطقة جمركية موحدة» تتنافس فيها التجارة بين الدول العربية بحرية لكل من المنتجات العربية والأجنبية المنشأ، كما يجري استكمال العمل في المناطق الأخرى تمهيداً لإعلان قيام السوق العربية المشتركة.

وفي الاتجاه نفسه، أعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية «مشروع قرار» للعرض على القمة الاقتصادية في الكويت بشأن الإطار التنفيذي للدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي، يشير فيه إلى أن التحرير الكامل للتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانتقال إلى المرحلة التالية للاندماج الاقتصادي، وهي مرحلة الاتحاد الجمركي تقتضي التنسيق في العمل مع الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة بصورة أكثر فاعلية.

ويوصي مشروع القرار بموافقة الملوك والرؤساء العرب على اعتماد خريطة الطريق للبرنامج التنفيذي لمرحلة الاتحاد الجمركي المقدمة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الخاصة بتنفيذ الاتحاد الجمركي العربي ومراحلها الواردة فيها، على أن تشترك أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تنفيذ هذه الخريطة.

ويعتبر مشروع القرار القانون الجمركي العربي الموحد المعتمد من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب قرار رقم «50د/922»، والتعدبات اللاحقة التي أجريت بمطابقة الأساس للقانون الجمركي العربي الموحد الجاري بحته في نطاق الجامعة العربية، كما يؤكد على أهمية مشاركة مجلس الوحدة الاقتصادية في جميع اللجان المتعلقة بتنفيذ المرحلة الثانية من مراحل الإنعاش الاقتصادي، وهي مرحلة الاتحاد الجمركي الموحد.

وعلمت «الراي» أن مجلس الوحدة الاقتصادية تقدم بمشروع قرار بشأن مشروع إطار لبناء برنامج لتنمية التجارة العربية البينية للعرض على القمة الاقتصادية بالكويت،

القاهرة - من محمد عمرو |

انتهى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من إعداد «خريطة طريق» لإقامة الاتحاد الجمركي العربي والإعداد للسوق العربية المشتركة لعرضها على القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية العربية المقرر عقدها في الكويت يومي 19 و20 يناير المقبل.

وتتضمن «خريطة الطريق» التي وضعتها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أربع خطوات هي: «المرحلة التمهيديّة»، وهي التي تجرى فيها عمليات الإعداد لتأسيس الاتحاد الجمركي انطلاقاً من استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويكلف العمل فيها خلال العام المقبل 2009، وبناء على مايكوبن قد تحقق إنجاز، ويتم خلالها بناء النظام المؤسسي الخاص بتأسيس الاتحاد الجمركي العربي.

وتتضمن المرحلة الأولى للسنوات (2010 - 2013) وهي أولى مراحل تنفيذ التعريفية الجمركية الموحدة، وتصدر خلالها مجموعة التشريعات والإجراءات والترتيبات الخاصة باستكمال عمليات المرحلة التمهيديّة بما فيها استكمال منطقة التجارة الحرة، وتأسيس الاتحاد الجمركي، ورصد المشاكل التي تواجه التنفيذ والعمل على إيجاد حلول لها، ويبدأ خلالها تحرير الخدمات والعمل في عمليات الإعداد للسوق المشتركة.

أما المرحلة الثانية فهي للسنوات (2014-2016) وتستكمل خلالها الإجراءات والسياسات المتعلقة بتسيير الاتحاد الجمركي، وإقرار الأسس والنظم الخاصة بالمناطق الاقتصادية والتكنولوجية، والربط بين الأسواق المالية وأسواق العمل، ووضع أسس منطقة المواطنة العربية.

المرحلة الثالثة للسنوات (2017-2019)، ويتم خلالها استكمال الاتحاد الجمركي، وإنهاء العمل بما اتفق عليه من استثناءات، ويعلن في نهايتها عن تحول الوطن العربي إلى

أخبار البنوك العالمية

«بنك أوف أميركا» و«ميريل لينش» سيلغيان بين 30 و35 ألف وظيفة بعد اندماجهما

عميلة الاندماج التي أعلن عنها في 15 سبتمبر. واضطر «ميريل لينش» لقبول عملية الشراء لتجنب الصير الذي لقيه منافسه «ليمان برانز» الذي أعلن إفلاسه وتم تفكيكه بالكامل. وستؤدي عملية الاندماج هذه التي ستنتج في الأول من يناير إلى ولادة مجموعة مالية أميركية عملاقة يبلغ حجم الودائع فيها أكثر من 960 مليار دولار وتتقدم على «جي بي مورغان تشيز» الذي يحتل المرتبة الأولى حالياً ويملك 900 مليار دولار. وكان الغاء الوظائف متوقعا، وقال «بنك أوف أميركا» أنه يأمل في مغادرة كثيرين طوعاً «في أسرع وقت ممكن» لكنه وعد بدفع تعويضات للذين سيتم تسريحهم.

وقالت شركة «تشانجر غراي اند كريسماس» إن الشركات المالية أعلنت هذا الاستغناء عن 250 ألف وظيفة مع ارتفاع الخسائر من الرهون العقارية وبطاقات الائتمان.

وكانت مجموعة «سيتي غروب» قد أعلنت عن خطط للاستغناء عن 52 ألف موظف بحلول 15 في المئة من مجموع العاملين بحلول أوائل العام 2009.

نيويورك - ا ف ب، رويترز - أعلن «بنك أوف أميركا» وهو أول مصرف في الولايات المتحدة أنه يذو الغاء بين ثلاثين ألف و35 ألف وظيفة خلال ثلاث سنوات، وذلك بعد شراء بنك «ميريل لينش» التجاري وبسبب «الظروف الاقتصادية السيئة».

وتشمل هذه الاستغناءات ما يصل إلى 11.4 في المئة من مجموع العاملين في المؤسسات التي يبلغ نحو 308 ألف شخص والهدف منها هو توفير سبعة مليارات دولار سنوياً.

ويعمل في «بنك أوف أميركا» نحو 247 ألف موظف وفي «ميريل لينش» نحو 61 ألفاً. وتقدر صفة الاندماج ميريل لينش بقيمة 20.5 مليار دولار تقريبا.

وأوضح البنك الذي يتخذ من شارلوت (كارولينا الشمالية) مقراً له في بيان أن الوظائف التي ستلغى ستطول البنكين وفي جميع المجالات، ويتعلق الأمر هكذا بالوظائف المتشابهة النشاطات في المصرفين.

واتبع انه ينتظر حتى مطلع العام 2009 لتكوين فكرة أوضح عن عدد الوظائف التي ستلغى. وافر المساهمون في المصرفين الأسبوع الماضي

سحب الأموال يدفع «يو.بي.اس»

لتجميد صندوق حجمه 6 مليارات دولار

بشكل عام وطول عملية بيع عقار... لم يعد الصندوق قادراً على التعامل مع كل طلبات استرداد الاموال دون التسبب في خسائر للمستثمرين البائين بسبب مبيعات عاجلة في مثل هذا الوضع تقع على عاتق مدير الصندوق مسؤولية تعليقه مؤقتاً من أجل مصلحة كل المستثمرين».

وأعلن «يو.بي.اس» أكبر بنك في سويسرا سحب عملاء 49 مليار فرنك سويسري (41.38 مليار دولار) من أموالهم في الربع الثالث لكنه قال بعد ذلك ان وتيرة استرداد الاموال تباطأت.

زوريخ - رويترز - قال بنك يو.بي.اس السويسري أمس انه جمد صندوقاً عقارياً حجمه ستة مليارات دولار إذ انه غير قادر على الاستجابة لكل طلبات استرداد الاموال من عملاء ادارة الثروة.

وسيطل الصندوق العقاري العالمي لادارة الثروة التابع لـ «يو.بي.اس» مغلقاً حتى نهاية 2009.

وأكدت متحدثة باسم البنك تقريراً نشرته صحيفة «نيو زوريخر تسايتونغ» السويسرية وقالت «بسبب أوضاع شح السيولة في السوق

12 مليار دولار خسائر «اتش بي أو اس» قبيل استحواذ «لويدز تي اس بي» عليه



اعتصام لاجدى نقابات العمال امام احد فروع البنك (رويترز)

لندن - رويترز - قال بنك «اتش بي أو اس» البريطاني أمس ان القروض التي تعثر أصحابها في السداد ومخصصات لتغطية مصاريف أخرى حتى الآن هذا العام قفزت بنحو الثلثين في الشهرين الاخيرين فقط إلى ثمانية مليارات جنيه استرليني (11.9 مليار دولار).

وقال البنك ان تدور الاقتصاد تسبب في زيادة حادة في الديون المعومة على الشركات والافراد في اكتوبر ونوفمبر وتوقع مزيداً من الخسائر. وهوت أسهم البنك أكثر من 16 في المئة كما تراجعت أسهم البنوك البريطانية الأخرى بنسب مشابهة في أعقاب تحذيرات بشأن الأرباح.

وقال «اتش بي أو اس» أكبر بنك اسكان بريطاني قبل ساعات من تصويت المساهمين على استحواذ «لويدز تي اس بي» عليه استغل أوضاع السوق العالمية والاقتصاد والركود في بريطانيا ونمو البطالة تمثل أجواء صعبة بشكل خاص فيما يتعلق بالتشغيل والائتمان». وقال محللون ان نطاق التدهور تسبب في اهتزاز القطاع ويظهر مدى سرعة تفاقم الأوضاع الاقتصادية لاسيما

فيما يخص قروض الشركات. وزادت مخصصات الديون المعدومة وخسائر الاصول بواقع الثلثين من 4.8 مليار جنيه استرليني في نهاية سبتمبر إلى ثمانية مليارات جنيه في العام الذي انتهى بنهاية نوفمبر. وزادت الديون المعومة من قروض الشركات التي نحو الضعف إلى 3.3 مليار جنيه من 1.7 مليار جنيه. وزادت خسائر وحدة محفظة الاستثمار إلى 800 مليون جنيه من 100 مليون جنيه قبل شهرين.

ويعمل «اتش بي أو اس» على جمع 11.5 مليار جنيه من الحكومة ومستثمرين أغلبها من خلال طرح خاص لاسهم لتعزيز ميزانيته العمومية. وقد ينتهي الأمر إلى امتلاك الحكومة 43.5 في المئة من «لويدز» و«اتش بي أو اس» بعد اندماجهما. والتمويل مشروط بانجاز صفقة «لويدز».

ووافق مساهمو «اتش بي أو اس» على خطة التمويل والاستحواذ خلال اجتماع في برنجهام في وقت لاحق أمس. وقال محللون ان التحذير الأخير بشأن الأرباح يوضح مدى ضرورة اتمام الاستحواذ.

الدليل الشهري

خدمة للقارئ والمعلن ت: ٢٤٩٥٣٠٠١ ف: ٢٤٩٥٣٠٠٣

إعلاناتكم في	إعلاناتكم في	الهدف للمطلات	إعلاناتكم في	إعلاناتكم في	إعلاناتكم في	إعلاناتكم في	إعلاناتكم في
مباشر: ٢٤٩٥٣٠٠١ فاكس: ٢٤٩٥٣٠٠٣	مباشر: ٢٤٩٥٣٠٠١ فاكس: ٢٤٩٥٣٠٠٣	تركيب جميع أنواع المطبات أجهزة اسبانية واسترالية الطبا السكان 99858434 99027331	مباشر: ٢٤٩٥٣٠٠١ فاكس: ٢٤٩٥٣٠٠٣	مباشر: ٢٤٩٥٣٠٠١ فاكس: ٢٤٩٥٣٠٠٣	مباشر: ٢٤٩٥٣٠٠١ فاكس: ٢٤٩٥٣٠٠٣	مباشر: ٢٤٩٥٣٠٠١ فاكس: ٢٤٩٥٣٠٠٣	مباشر: ٢٤٩٥٣٠٠١ فاكس: ٢٤٩٥٣٠٠٣